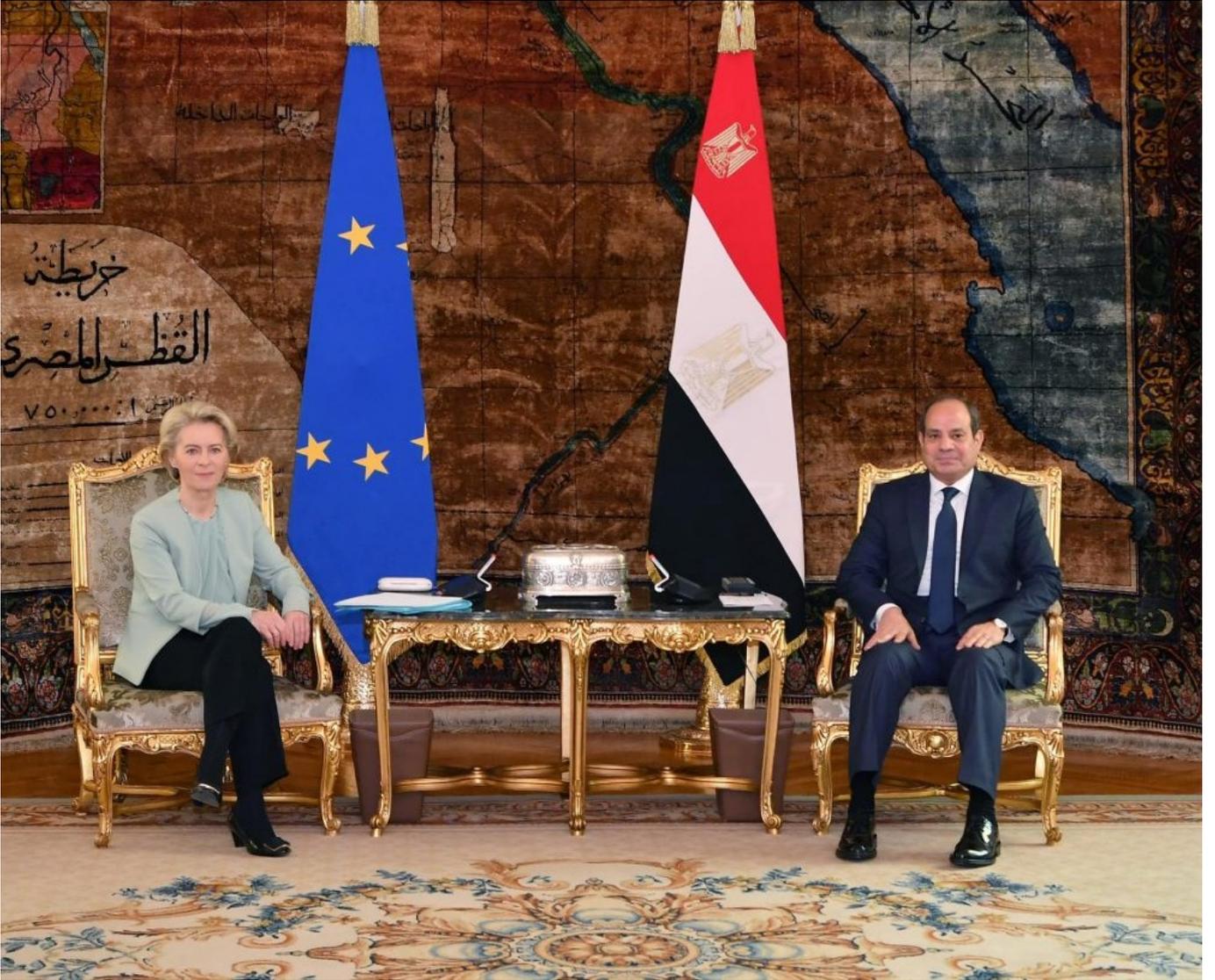


هيومن رايتس للاتحاد الأوروبي: دعم مصر يخاطر بالتواطؤ في الانتهاكات



قالت «هيومن رايتس ووتش» اليوم، إن مفاوضات الاتحاد الأوروبي بشأن شراكة ثنائية مطورة مع مصر تخاطر بتفويت فرصة الضغط من أجل إصلاحات في مجال حقوق الإنسان في خضم الأزمات الاقتصادية وأزمات حقوق الإنسان المستمرة في البلاد. وذلك في رسالة صدرت بتاريخ 6 ديسمبر إلى قادة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء.

ومن المرجح أن تتضمن الشراكة دعماً سياسياً واقتصادياً إضافياً لمصر دون معالجة بعض الأسباب الجذرية للوضع الاقتصادي المتردي في البلاد، بما في ذلك القمع الوحشي والممنهج. وسيخاطر الاتحاد الأوروبي بالتواطؤ في المزيد من الانتهاكات ما لم يتخذ خطوات لضمان عدم تمويلها.

وانتقدت هيومن رايتس ووتش الشراكة المقترحة وإحجام الاتحاد الأوروبي منذ فترة طويلة عن معالجة انتهاكات الحكومة المصرية، وحث الاتحاد على الاستفادة من حزمة الدعم القادمة لضمان إدخال تحسينات هيكلية على سجل حقوق الإنسان السيئ في مصر.

وقال كلاوديو فرانكافيللا، مسؤول المناصرة في الاتحاد الأوروبي في هيومن رايتس ووتش: «تتشابك المشاكل الاقتصادية في مصر بشكل عميق مع أزمة حقوق الإنسان المستمرة، ولا يمكن معالجة إحداها دون الأخرى. لقد أدى تفشي القمع وسوء الإدارة والفساد إلى دفع مصر إلى حافة الانهيار

الاقتصادي، وسيستمر بلا هوادة ما لم يتعامل حلفاء مصر بجدية مع الحاجة إلى إحراز تقدم وإصلاحات في مجال حقوق الإنسان».

وتأتي المفاوضات بشأن «شراكة استراتيجية» مع مصر في أعقاب التعهد المؤسف الذي قطعتة رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين في يوليو باستخدام الاتفاق المثير للجدل بين الاتحاد الأوروبي وتونس باعتباره «مخططاً» للمنطقة. ويعني هذا النهج ضمناً تقديم حوافز مالية لدول البحر المتوسط لمنع مغادرة المهاجرين نحو أوروبا، في حين تتجاهل سجلاتها السيئة في مجال حقوق الإنسان وتشجع الحكم الاستبدادي في المنطقة.

منذ الانقلاب العسكري الذي قام به الرئيس عبد الفتاح السيسي عام 2013، حكمت مصر بقبضة من حديد. وقد تعرض الآلاف من المنتقدين للسجن التعسفي، وغالباً في ظروف مروعة. وقد حوّلت السلطة القضائية إلى أداة مطيعة للقمع الحكومي؛ وقُضي على المعارضة والمجتمع المدني المستقل ووسائل الإعلام الحرة تقريباً.

وقد جعل هذا النهج من المستحيل تقريباً على المصريين مراقبة وكشف وانتقاد سوء الإدارة الاقتصادية لحكومتهم والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان. وقد حصل السيسي للتو على فترة ولاية ثالثة مدتها ست سنوات، في أعقاب حملة من الاعتقالات والترهيب والظروف المرهقة للمرشحين، والتي منعت فعلياً أي منافسة جدية.